Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

17 Mars 2010
17 مارس 2010

الصباح
يومية مغربية شاملة

والد عبد اللطيف زروال: أرفض التعويضات طالما لم أتسلم جثة ابني

قال عبد القادر زروال، والد عبد اللطيف زروال، الذي تعرض للاختطاف ومازال قبره مجهولا، إنه يرفض قبول أي تعويضات طالما لم تتسلم عائلة الفقيد جثة ابنها. وانتقد والد الفقيد، في ندوة صحافية عقدتها لجنة «كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال» أمس (الثلاثاء) بالرباط أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي لم يفعل شيئا لتحريك الملف. وقال إن حرزني تساءل، خلال جلسات الاستماع العمومية التي نظمتها هيأة الإنصاف والمصالحة عن «مصير عبد اللطيف زروال، لكنه حينما جلس على الكرسي الوثير، نسي عبد اللطيف». وأكد عبد القادر أنه خلال اعتقال ابنه، جيء به إلى مكان الاعتقال، حيث مورس التعذيب على ابنه أمام أنظاره.

وقال «لن أنسى هذه الواقعة أبدا». وأكد عبد القادر أن ابنه ورث النضال عنه، إذ كان مناضلا في الحركة الوطنية، و» دافعنا عن الوطن بالغالي والنفيس».

وقررت لجنة «كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال « تحريك ملف القيادي السابق في منظمة «إلى الأمام»، الذي توفي يوم14 نونبر، بسبب تبعات تعرضه للتعذيب بالمعتقل السري درب مولاي الشريف.

وقال عبد الرحمان بنعمرو، إن اللجنة تعتزم عرض الملف على النيابة العامة بالدار البيضاء أو الرباط، أو على قاضي التحقيق. وشكك في أن تباشر النيابة العامة تحريك الملف، خاصة أنها تتوفر على حق الحفظ أو السكوت. وانتقد بنعمرو النيابة العامة وأجهزة الدولة التي لم تحرك ساكنا، طيلة أزيد من ثلاثة عقود، رغم علمها باختطاف الفقيد، مشيرا إلى أنها مسؤولة أمام القانون، ذات المسؤولية من الناحية الأخلاقية. وأضاف بنعمرو أن قضية عبد اللطيف زروال تضم خمس جرائم يعاقب القانون على غالبيتها بالإعدام، وهي جريمة الاختطاف، والتعذيب، والوفاة المترتبة عن التعذيب، والتزوير، وجريمة إخفاء الجثة. وأكد بنعمرو ضرورة ممارسة الضغط القانوني على القضاء نفسه، إضافة إلى الضغط الإعلامي و الجماهيري، ليس فقط لتحريك ملف عبد اللطيف زورال، بل لتحريك ملفات أخرى متشابهة.

وأعلنت اللجنة التي تأسست في دجنبر الماضي، والمشكلة من فعاليات مختلفة تنتمي إلى مشارب سياسية وفكرية وحقوقية، وإعلامية، أنها بصدد إعداد مراسلات للجهات المعنية لحثها على تحمل مسؤوليتها (الوزارة الأولى، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان)، كما أعلنت أنها ستنظم وقفات احتجاجية أمام المؤسسات المسؤولة في الملف، واستعمال ما يوفره التواصل الإلكتروني، وشبكة الإنترنيت من إمكانيات للتعريف بالملف وطنيا ودوليا.

وقالت اللجنة إنه بعد مرور أزيد من 35 سنة على استشهاد عبد اللطيف زروال، ما زالت الحقيقة بصدد الظروف والملابسات التي أحاطت باختطافه وتعذيبه وقتله مجهولة، ولم تتسلم عائلته رفاته إلى حد الآن. وأضافت اللجنة أن هيأة الإنصاف والمصالحة لم تعط هذه القضية الاهتمام الواجب أثناء دراستها لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للكشف عن الحقيقة في الملف وتحديد المسؤوليات بشأنه. وأوضحت أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم يقل شيئا عن عبد اللطيف زروال خلال إعلانه عن النتائج النهائية لتحرياته بشأن متابعة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وهو ما اعتبرته اللجنة غيابا للإرادة في التعاطي مع توصيات الهيأة، بل ومساهمة المجلس في «طمس الحقائق وتكريس الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية».

جمال بورفيسي (مكتب الرباط)

Revue de presse

الأحداث المغربية

ملف مجهول المصير
عبد اللطيف زروال بيد قاضي التحقيق

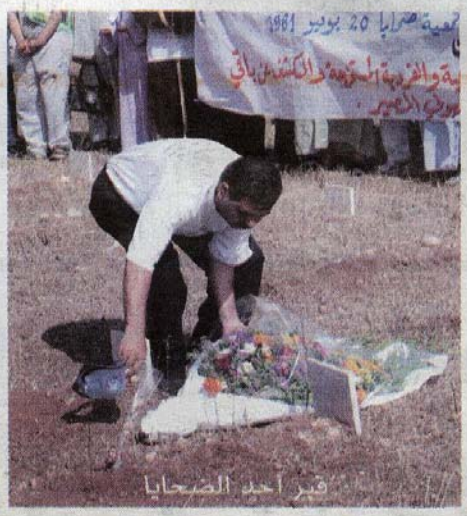

الرباط: الاحداث المغربية

تعتزم لجنة «كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال» اللجوء إلى القضاء للكشف عن مصيره بعد 35 سنة على استشهاده.

وقال النقيب عبد الرحمان بنعمرو خلال ندوة صحفية عقدت صباح أمس بالرباط، إن اللجنة ستتقدم بشكاية إلى قاضي التحقيق بدل النيابة العامة حتى تتجنب حفظ الشكاية أو السكوت عنها.

وانتقد عبد القادر زروال (والد الشهيد) التقرير الأخير للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «الذي تجاهل قضية ابننا ولم يشر إليها بكلمة واحدة».

ووجهت اللجنة رسالة إلى عدد من الهيئات والشخصيات قصد المساهمة في التعريف بهذه القضية وحشد الدعم لها، كما قررت إطلاق حملة للتوقيعات من أجل الكشف عن قبر عبد اللطيف زروال وتسليم رفاته إلى عائلته.

واعتبر بنعمرو أن حيثيات الملف واضحة رغم التزوير الذي لحق تاريخ ومكان ولادته. وأشار إلى أن الشهادة الطبية التي سلمها مستشفى ابن سينا بالرباط بناء على طلب من النيابة العامة تعتبر الخيط الذي سيقود إلى كشف الحقيقة.

وكان زروال القيادي في منظمة إلى الأمام قد اعتقل في 5 نونبر 1957 في درب مولاي الشريف بالدار البيضاء واستشهد في 14 نونبر من نفس السنة.

وبناء على التحريات التي توصلت إليها هيئة الإنصاف والمصالحة فإن الجهات المسؤولة أقرت بوفاة عبد اللطيف زروال لكنها لم تحدد مكان دفن جثته. وأصدرت الهيئة توصية باستكمال البحث لتحديد المكان الذي دفنت فيه الجثة.

■ حماد حيرت

Revue de presse

الجريدة

اللجوء إلى القضاء للكشف عن مصير عبد اللطيف زروال بعد 35 سنة عن اختطافه

إسماعيل بلاوعلي

يعتزم كل من النقيبين عبد الرحمان بنعمرو وعبد الرحيم الجامعي وعبد الرحيم برادة ، عن «لجنة الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال»، المطالبة بتجديد مسطرة البحث في قضية عبد اللطيف زروال عن طريق اللجوء للنيابة العامة أو قاضي التحقيق في حال تحفظت النيابة العامة على هذا الطلب، كما يخول لها ذلك القانون.

بنعمرو أوضح، في ندوة صحافية عقدتها مكونات اللجنة صباح أمس (الثلاثاء)، أن عبد اللطيف زروال ارتكبت في حقه خمس جرائم تصل عقوبة بعضها إلى حد الإعدام، وهي: الاختطاف، والتعذيب، والوفاة، والتزوير، وإخفاء الجثة، فضلا عن مراسلة الوزارة الأولى، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وكشفت اللجنة عن صورة واسم اليوسفي قدور، «الجلاد» المتهم باغتيال عبد اللطيف زروال. «يمكن معرفة الحقيقة حول اختطاف الشهيد المهدي بنبركة وعبد اللطيف زروال والحسين المانوزي في 5 دقائق، لكن الدولة لا تريد ذلك، ولهذا يجب الضغط عليها لكشف الحقيقة. البحث سهل جدا في هذه القضية، إذ يمكن أن يبدأ من مستشفى ابن سينا الذي تم فيه استلام جثة عبد اللطيف زروال، ومن ثمة كشف من سلمها إلى آخر المطاف»، يوضح بنعمرو.

هذا الأخير أشار بنعمرو إلى أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يمكنها أن تطالب قاضي التحقيق بالحق المدني في هذا الملف بعد تعديل قانون المسطرة الجنائية الذي أصبح يخول ذلك للجمعيات، كما أعلن خالد الجامعي، عضو اللجنة، عزمها إعطاء بعد دولي للقضية باللجوء إلى مجموعة من الهيئات الدولية في أوروبا وأمريكا، وكذا استغلال إمكانيات التواصل عبر الأنترنت للتعريف بالملف، وإنشاء موقع خاص بعبد اللطيف زروال.

من جهته أوضح عبد الله الحريف، الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي وعضو اللجنة، أن الدافع وراء تشكيلها يكمن بالأساس في تجاهل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التام لملف عبد اللطيف زروال وادعاء الدولة أن الملف قد طوي، وأن الحقيقة كشفت، فضلا عن أن هذا الملف يتميز بخصوصية أن كل وقائعه معروفة، باستثناء مكان دفن الجثة.

كما نبه عبد اللطيف زروال، عضو الكتابة الوطنية لحزب النهج الديمقراطي وابن أخ الشهيد، أن هيئة الإنصاف والمصالحة أوصت باستكمال البحث للكشف عن مصير زروال، مستغربا كيف لم يورد المجلس الاستشاري ذكرا له في تقريره الأخير وكأنه غير مطروح أصلا، علما أن المجلس مسؤول عن متابعة تنفيذ توصيات الهيئة. أما عبد القادر زروال، والد الشهيد، فقال في كلمة مؤثرة: «حنا ماشي ضحية، الحمد لله ولدنا مشى في سبيل الله والوطن»، مؤكدا أنه لن يقبل أي تعويض، ومشددا على مطلبه في دفن جثمان ابنه، ومستغربا كيف أن أحمد حرزني تساءل أثناء الاستماع إليه في جلسات هيئة الإنصاف والمصالحة عن مصير عبد اللطيف زروال، ثم ما لبث أن نسيه بعدما «جلس على الكرسي الوثير».

وذكر عبد القادر زروال كيف أنه اعتقل وعذب من طرف المستعمر الفرنسي وكافح من أجل إرجاع محمد الخامس حينما نفي، «فكان هذا هو جزاؤنا، جزاء سينمار». كما أكد أنه «لن ينسى أبدا تلك اللحظة التي أجلسوه فيها وهو بنصت لابنه يتعرض للتعذيب في كوميسارية درب مولاي الشريف بعد اختطافه». وقال والد عبد اللطيف زروال قول الشاعر: «لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم». كما نبه خالد الجامعي إلى أن حرزني ليس المسؤول وحده عن كشف الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال، بل «الحكومة كلها مسؤولة، وفيها أحزاب كانت بالأمس القريب في المعارضة وتدافع عن المختطفين ومجهولي المصير».

أما عبد العزيز لوديي فذكر بالسياق الذي جرى فيه اختطاف واغتيال عبد اللطيف زروال، وهو سياق القمع المركز بالأساس على «الحركة الماركسية اللينينة» التي كانت تريد الإطاحة بالنظام الملكي، وذلك بعد المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين وحركة 3 مارس 1973 المسلحة التي نفذها مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضد نظام حكم الحسن الثاني. زروال كان عضوا بأول كتابة وطنية للمنظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية، واعتقل في 5 نونبر 1974 بالدار البيضاء، وتعرض لتعذيب وحشي على يد الجلاد قدور اليوسفي بالمعتقل السري درب مولاي الشريف»، وهو ما أدى إلى استشهاده يوم 14 نونبر 1974 عن سن يناهز 23 سنة بعد نقله إلى مستشفى ابن سينا بالرباط تحت اسم مزور هو «عبد اللطيف البارودي بن عبد القادر»، ولم تتمكن عائلته من استصدار شهادة وفاته إلى سنة 1998

ملصق أعدته لجنة كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال

عبد القادر زروال:
كافحنا من أجل عودة محمد الخامس فكان هذا هو جزاؤنا

Revue de Pre

أخبار اليوم المغربية

صورة ملصقين في الأول يظهر عبد اللطيف زروال المختفي منذ 35 سنة وفي الثاني الكوميسير قدور اليوسفي المتهم بتعذيب المعتقلين السياسيين في درب مولاي الشريف (خاص)

■ الرباط: **سهام إحولين** ■

كانا معا حاضرين، رغم غيابهما، وجها لوجه، كان عبد اللطيف زروال، الذي مر على اختطافه وقتله 35 سنة، ينظر في عيني قدور اليوسفي، المتهم بكونه الجلاد رقم 1 بمعتقل درب مولاي الشريف بالبيضاء، هكذا وضعت لجنة «كل الحقيقة» أمس في ندوة بالرباط صورة زروال واليوسفي في قاعة واحدة، وأعلنت اللجنة أنها بصدد إعداد ملف قانوني حول مقتل واختطاف وتعذيب زروال لوضعه أمام القضاء وأمام المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، حيث تطالب بمحاكمة المسؤولين عن اختطاف وتعذيب وتزوير اسم عبد اللطيف في المستشفى، كما تطالب الدولة بتسليم رفاته لعائلته بعد إجراء التحاليل اللازمة للتأكد من هويته.

● التفاصيل ص 3

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

لأول مرة يتم نشر صورة واسم الجلاد وهو يوسفي قدور

قضية الاختفاء القسري لعبد اللطيف زروال قريبا أمام القضاء

■ الرباط – سهام إحولين ■

أعلنت لجنة كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال أنها بصدد إعداد ملف قانوني حول مقتل واختطاف وتعذيب زروال لوضعه أمام القضاء وأمام المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، حيث تطالب بمحاكمة المسؤولين عن اختطاف وتعذيب وتزوير اسم عبد اللطيف في المستشفى، كما تطالب الدولة بتسليم رفاته لعائلته بعد إجراء التحاليل اللازمة للتأكد من هويته. وقامت اللجنة بإعداد مراسلات إلى كل من الوزارة الأولى ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الصحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لحثها على تحمل مسؤوليتها في «مقتل زروال»، كما ستقوم بتنظيم وقفات احتجاجية أمام هذه المؤسسات.

بعد مرور أكثر من 35 سنة على وفاته، لا تزال الحقيقة حول الظروف والملابسات التي أحاطت باختطاف وتعذيب وقتل العضو القيادي في منظمة «إلى الأمام»، عبد اللطيف زروال، بمعتقل مولاي الشريف بالدار البيضاء مجهولة، كما أن عائلته لم تتسلم رفاته إلى حد الآن.

وأكدت اللجنة، في ندوة صحفية بالرباط، أن هيئة الإنصاف والمصالحة لم تول قضية زروال اهتماما كافيا أثناء دراستها لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترة ما بين 1956 و1999، كما أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم يعلن، في الندوة الصحفية التي عقدها بداية شهر يناير 2010 في تقريره عن النتائج النهائية لتحرياته بخصوص متابعته لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الجزء المتعلق بالحقيقة في الحالات العالقة، أي شيء عن زروال، وهو الأمر الذي تعتبر اللجنة أنه «أكد انعدام الإرادة في التعاطي مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بل ومساهمة المجلس المفضوحة في طمس الحقائق وتكريس الإفلات من العقاب في الجرائم السياسية وتبييضه للأجهزة المسؤولة عنها».

من جانبه، أوضح خالد الجامعي، عضو اللجنة والمسؤول الإعلامي فيها، أن ملصق الحملة يحمل للمرة الأولى وطنيا ودوليا ليس فقط اسم الجلاد ولكن صورته أيضا، مضيفا: «في جلسات الاستماع لهيئة الإنصاف والمصالحة طلبوا من عائلات الضحايا عدم ذكر الأسماء. نحن لم نكتف بذكر الأسماء ولكن وضعنا الصورة أيضا (...) نحن ضد طي صفحة الماضي، يجب أن تظل مفتوحة وأن يقرأها الناس حتى لا يتكرر ما حدث».

من جهته، أكد المحامي عبد الرحمان بنعمرو، عضو اللجنة، أن الجرائم التي ارتكبت في حق عبد اللطيف زروال يبلغ عددها خمسا وعقوباتها تصل إلى الإعدام، وهي جرائم الاختطاف والتعذيب والتعذيب المؤدي إلى الوفاة وتزوير وثائق اسم وسن ومكان ازدياد المختطف، إضافة إلى جريمة إخفاء الجثة.

وأوضح بنعمرو أن اللجنة ستلجأ إلى قاضي التحقيق كمطالبين بالحق المدني، مؤكدا أن الدولة مسؤولة مدنيا عن التعويض عن الأفعال والأخطاء التي يقوم بها موظفوها.

«أين هو عبد اللطيف زروال؟» قالها عندما كان في هيئة الإنصاف والمصالحة (في إشارة إلى محمد حرزني)، لكنه الآن بعد أن جلس على كرسي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نسي عبد اللطيف»، يقول عبد القادر زروال، والد العضو القيادي في منظمة «إلى الأمام» الذي اعتقل يوم 5 نونبر 1974 في الدار البيضاء وتعرض للتعذيب على يد الجلاد قدور اليوسفي بالمعتقل السري درب مولاي الشريف، وهو ما أدى إلى وفاته يوم 14 نونبر من السنة ذاتها بعد نقله إلى مستشفى ابن سينا بالرباط.

ويضيف والد عبد اللطيف، في ندوة صحفية نظمتها لجنة كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال في موضوع «أين رفات عبد اللطيف زروال؟»: «ذهب ولدي في سبيل الله والوطن. بعد أيام من اعتقال ابني، جاء البوليس واعتقلوني أنا أيضا، واقتادوني إلى معتقل درب مولاي الشريف وهناك سمعتهم يعذبونه»، ويتابع قائلا: «قبل الاستقلال، عذبت أنا وأبي وإخوتي لسنوات من أجل هذا الوطن العزيز، وعندما نفى السلطان محمد الخامس كافحنا وناضلنا من أجل أن يعود إلى عرشه (...) هل هذا هو الجزاء؟ أنا لا أقبل التعويض أبدا ما دمت لم أر جثة ولدي ولم أدفنه بنفسي».

Revue de Presse du Conseil consultatif

بيان اليوم

برنامج جبر الضرر الجماعي كلف وزارة التنمية الاجتماعية قرابة 17.5 مليون درهم في إطار اتفاقيات مع الهيئات المدنية

الصقلي

حرزني

قالت وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن نزهة الصقلي، أول أمس الاثنين بالرباط، إن انخراط الوزارة في برنامج جبر الضرر الجماعي ينطلق من الإيمان العميق بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وانسجامه مع المقاربات المؤسساتية للمخطط الاستراتيجي للوزارة.

وأوضحت الوزيرة خلال لقاء دراسي، تنظمه الوزارة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتقديم خطة عمل الوزارة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، أن مقاربة حقوق الإنسان تشكل الروح المؤطرة لعمل الوزارة، فضلا عن الاهتمام بإعمال مقاربة النوع الاجتماعي بمعناها الواسع.

وتهدف هذه المقاربة، تضيف الوزيرة، إلى القضاء على كل العوامل البنيوية المؤدية إلى الإقصاء والتهميش الاجتماعي، علاوة على المقاربة التشاركية في العمل مع الهيئات المحلية، مبرزة أن الوزارة تعتمد شراكات تتعلق بالنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة ومحاربة الفقر والهشاشة وتأهيل الجمعيات.

وتطرقت الوزيرة إلى دلالة إطلاق المغرب، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، لمشروع المصالحة مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفق معايير هذه الحقوق خاصة مبادئ العدالة الانتقالية، باعتباره دشن مرحلة جديدة في مسار الديمقراطية.

وتنفيذا لخطة عملها لسنة 2009، أشارت الصقلي إلى أن الوزارة قامت بتوقيع 63 اتفاقية شراكة مع الهيئات المدنية المحلية النشيطة بالأقاليم الـ11 المشمولة بهذا البرنامج.

وسجلت أن حجم هذه الاتفاقيات، التي شملت كافة مجالات تدخل الوزارة، بلغ ما قدره 17 مليون و483 ألف و200 درهم، ومن بينها اتفاقية الشراكة الرباعية الأطراف مابين الوزارة وجمعية مبادرات للتنمية القروية والجماعة القروية لمولاي بوعزة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وأبرزت أن وكالة التنمية الاجتماعية، أنجزت برامج وازنة ودعمت مشاريع عدة هيئات محلية وجماعات محلية وتعاونيات، بازيد من 678 ألف درهم، مضيفة أن مؤسسة التعاون الوطني ترتبط باتفاقية شراكة مع المجلس بخصوص البرنامج ذاته. وأوضحت أنه سيتم العمل على توحيد البرامج التي سينجزها القطب الاجتماعي دعما لبرنامج جبر الضرر الجماعي.

من جهته، اعتبر أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن هذا اللقاء التواصلي يأتي تتويجا لعمل مشترك انطلق منذ ماي الماضي عقب توقيع اتفاقية للشراكة، توطد علاقة المجلس مع وزارة التنمية الإجتماعية وذلك من خلال تعزيز البنى التحتية الإجتماعية ودعم المشاريع الاجتماعية الموجهة للنساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين والمساهمة في تقوية قدرات الفاعلين المحليين وحفظ الذاكرة بالأقاليم المعنية ببرنامج جبر الضرر الجماعي.

وخلال هذه الفترة، يوضح حرزني، اشتغلت خلية موسعة مكونة من أطر الوزارة والمجلس انطلاقا من المخططات التي أعدتها مختلف التنسيقيات المحلية، آخذا بعين الاعتبار لمجالات تدخل الوزارة، على إعداد التوجهات الكبرى لمخطط عمل هذه السنة.

وركز حرزني على الجانب التشاركي للقاء، الذي يهدف إلى مواصلة عملية البناء المشترك في أفق دعم المصالحة وتحقيق الإنصاف، مثمنا تمكن برنامج جبر الضرر الجماعي أساسا من استهداف فئات هشة وتطوير مقاربة مبنية على الميز الإيجابي لفائدة الأقاليم المعنية بالجبر الجماعي وخلق ديناميات محلية خاصة تجمع بين الحقوقي والتنموي، وكذا إحداث فضاءات للعمل المشترك تجسيدا لمبدإ المصالحة.

وذكر بأن تطبيق برنامج جبر الضرر الجماعي يتم حاليا حسب آليتين أساسيتين، تتم الأولى عن طريق الجمعيات المحلية، وتهم أساسا المشاريع التي يساهم في تمويلها كل من الإتحاد الأوربي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة ووكالة الشرق. أما الآلية الثانية فتتعلق بالمشاريع التي تشرف عليها مباشرة و تمولها المصالح الحكومية.

وأكدت ورقة تقديمية للقاء أن خطة عمل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي تهدف بالأساس إلى إغناء البرامج المقترحة من طرف الوزارة والمجلس بموجب سنة 2010، والتعرف على انشغالات الفاعلين المحليين بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي وعلى حاجيات الساكنة، والتفكير في سبل أجرأة البرنامج المقترح من طرف الوزارة لضمان التقائيته مع باقي البرامج.

وتضمن برنامج عمل هذا اللقاء، الذي عرف مشاركة ممثلات وممثلي التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي، ثلاث ورشات موضوعاتية، همت مجال النهوض بأوضاع النساء، وأوضاع الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين، ومجال النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وهي المكونات الثلاثة التي تتأسس عليها خطة عمل الوزارة في مجال جبر الضرر الجماعي.

ويتم تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي انطلق سنة 2007، في إطار متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي، تحقيقا للمصالحة ودعما لاستعادة الثقة في الدولة ومؤسساتها.

ويسعى البرنامج، الذي يشمل مناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج والرشيدية وورزازات وزاكورة وطانطان وأزيلال والخميسات والحي المحمدي وعين السبع والحسيمة والناظور وخنيفرة، إلى إنجاز مشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية، والحفظ الإيجابي للذاكرة، وترسيخ روح جبر الضرر الجماعي، وكذا تحقيق الحكامة المحلية عبر دعم وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

وتتمحور المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي حول أربعة محاور رئيسية، تهم دعم قدرات الفاعلين المحليين، والحفظ الإيجابي للذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان، والنهوض بأوضاع النساء والأطفال.

AL BAYANE

Réparation communautaire

Les convictions de Nouzha Skalli

La ministre du Développement social, de la famille et de la solidarité, Mme Nouzha Skalli, a affirmé, lundi à Rabat, que la participation de son département au programme de réparation communautaire découle de la conviction profonde des valeurs et principes des droits de l'Homme.

S'exprimant lors d'une rencontre sur le plan d'action de son ministère concernant le programme de réparation communautaire, Mme Skalli a relevé que cette participation est en totale cohésion avec les approches qui fondent le plan stratégique de son département.

Elle a également indiqué que l'approche des droits humains constitue le soubassement de l'action du ministère outre la grande place qu'occupe l'approche genre dans un sens large, dans la mise en oeuvre de son programme d'action.

Cette approche genre vise, a-t-elle dit, à éliminer tous les facteurs structurels qui conduisent à l'exclusion et à la marginalisation sociale, ajoutant que le ministère accorde une importance particulière à l'approche participative dans son action avec les acteurs locaux.

Mme Skalli a en outre relevé que son département s'appuie sur des partenariats autour des différents programmes touchant les femmes, les enfants, les personnes âgées et les personnes en situation de handicap, la lutte contre la pauvreté et la vulnérabilité et la mise à niveau des associations , dans un souci de meilleure cadrage des interventions.

Elle a, par ailleurs, rappelé le lancement par le Maroc, sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI, du chantier Equité et de Réconciliation concernant les violations flagrantes des droits humains, relevant que ce chantier, qui s'est conformé aux normes des droits de l'Homme, et en particulier, les principes de la justice transitionnelle, a constitué un événement historique d'une très grande importance qui a impacté le présent et l'avenir du pays.

Mme Skalli a, d'autre part, fait savoir que dans le cadre de la mise en oeuvre du plan d'action pour l'année 2009, le ministère a signé 63 conventions de partenariat avec les associations de la société civile dans onze territoires visés par ces programmes.

Ces conventions touchent tous les domaines d'intervention du département du développement social avec un montant global de 17.483.200 DH, a-t-elle dit. Parmi ces conventions, la ministre a cité la convention quadripartite entre son département, l'association Initiatives pour le développement rural, la commune rurale de Moulay Bouazza et le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) pour la création d'un centre visant à renforcer les capacités des femmes dans la province de Khénifra.

Elle a également indiqué que l'Agence de développement social a réalisé d'importants programmes et appuyé un certain nombre de projets portés par des ONG locales, des collectivités locales, des coopératives et des associations, avec un montant global 678.010 DH

Le président du CCDH, M. Ahmed Herzenni a, pour sa part, souligné que cette rencontre vient couronner l'action commune avec le département du développement social, dont les fondements ont été instaurés par la convention de partenariat signée en mai 2009 qui a pour objectif d'appuyer les programmes à caractère social dans les régions concernées par la réparation communautaire en faveur des femmes, enfants, personnes en situation d'handicap et personnes âgées, et de contribuer à la réhabilitation du tissu associatif et au renforcement des capacités des acteurs locaux.

M. Herzenni a relevé par ailleurs la dimension participative de cette rencontre qui vise à poursuivre l'action commune en faveur du renforcement de la réconciliation et de l'équité, se félicitant du programme de réparation communautaire qui a visé des populations en situation précaire.

Il a rappelé que la mise en application de ce programme se fait actuellement suivant deux mécanismes. Le premier mobilise la société civile locale et le second concerne les programmes gouvernementaux.

Trois ateliers thématiques marqueront cette rencontre, initiée conjointement par le ministère du Développement social, de la famille et de la solidarité et le CCDH. Le premier a trait à la promotion de la situation de la femme, le deuxième concerne la situation de la famille, l'enfance et les personnes âgées, alors que le dernier atelier est axé sur la promotion de la situation des personnes handicapées.

Lancé en 2007, le programme de réparation communautaire tend à réparer les préjudices collectifs des régions ayant connu dans le passé des violations des droits de l'Homme.

Ce programme, qui vise également la réhabilitation des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux des régions concernées, cible les régions de Figuig, Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tan-Tan, Azilal, Khemisset, Al Hoceima, Nador, Khénifra et Hay Mohammadi à Casablanca.

Le programme de réparation communautaire porte sur quatre axes: la préservation de la mémoire, le renforcement des capacités, la création de projets générateurs de revenus et la promotion des droits humanitaires des femmes.

Chronique diffusée sur la chaîne inter mardi 16 mars à 8h20 et 19hO5

A l'entrée de la porte principale du cimetière achchouhada, à Rabat, elle se dresse, à la fois sobre et imposante. Sobre parce qu'elle a été érigée au nom d'une mémoire meurtrie, celle des victimes de l'attentat de Skhirat, commis le 10 juillet 1971. Imposante car l'histoire ne saurait oublier qu'il y a eu, en cet après-midi terrible et ensoleillé, des morts tombés sous les balles aveugles des mutins de Ahermoumou.

En marbre de couleur blanche et verte, la stèle n'échappe pas au regard de ceux et celles qui viennent visiter leurs morts et se recueillir sur leurs tombes. Elle se dresse, droite comme la justice, une justice longtemps bafouée. Sur une plaque de marbre gris, les noms de toutes les victimes de l'attentat de skhirat sont gravés. Des lettres noires et 80 noms égrenés qui viennent rappeler que ceux tombés à Skhirat proviennent de toutes les catégories sociales. Des riches, des pauvres, des gradés, des dignitaires, de simples citoyens. En ce jour sanglant, la tuerie a frappé sans distinction. Ceux et celles qui viennent aujourd'hui visiter leurs chers disparus et se recueillir sur leurs tombes le savent-ils ? Savent-ils aussi et surtout, qu'un certain 10 juillet 1971, des personnes ont été exécutées de sang froid, parce qu'elles étaient là, au mauvais moment ?

En application d'une recommandation de l'Instance Equité et réconciliation, cette stèle commémorative a donc été officiellement érigée à la mémoire des victimes des événements de Skhirat pour reprendre la très pudique expression du conseil consultatif des droits de l'homme, le mandataire de l'héritage de la commission vérité marocaine, une stèle donc inaugurée aux premiers jours de ce mois de mars.

Etrange et digne cérémonie où les familles des victimes enterraient comme de nouveau leurs proches. Et en même temps dans cet espace de la mort qu'est le cimetière, la Maison du Juste dit on chez nous en terre marocaine, c'est toute une mémoire confisquée qui est ressuscitée. Les familles des victimes de l'attentat du 10 juillet 1971 se sont constituées, en 2000, en association pour revendiquer leur droit non seulement à la réparation mais aussi pour clamer leur indignation face à l'oubli. L'Etat de droit a raison, mille fois raison de réhabiliter ceux qui ont été victimes de l'arbitraire, y compris ceux parmi les mutins d'Ahermoumou qui ont tué à Skhirat avant de hanter le bagne de Tazmamert, ce haut lieu du non droit. Mais l'Etat de droit, ce même Etat de droit ne saurait se faire oublieux des victimes, de ces autres victimes,

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

mortes pour rien. Il faut bien le dire, les familles des victimes de l'attentat de Skhirat ont eu d'immenses moments d'incompréhension et de colère sur fond d'une fâcheuse impression de voir ceux qui ont tué glorifier.

En cela il faut savoir rendre hommage au travail de fond de l'Instance Equité et réconciliation et à l'action de pédagogie du conseil consultatif des droits de l'homme qui inculquent doucement, sûrement les valeurs de la réconciliation et du pardon.

En ce sens, la stèle du cimetière Ach-chouhada de Rabat est un monument du pardon et de la réconciliation. Un lieu de mémoire, à l'image de Tazmamert, Kelaat m'gouna, derb moulay chrif… Rien ne saurait justifier ni la barbarie de Skhirat ni l'arbitraire de Tazmamert. 39 ans après l'attentat du 10 juillet 1971, une stèle de marbre a été érigée au cœur d'un cimetière de Rabat pour en témoigner.

Narjis Rerhaye

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme